لا يجب الوفا بالشرط لاجتماعهما في ملك شخص واحد قوله ولا يجوز بشرط
قطعها اي ولا بشرط ابقايها للنجي المذكور قوله لما مر من الحديث
قوله بعد بدو الصلاح كتين وعنب مثال لما يصح بيعه قوله وعلى بايع
الخ حاصله انه يجب السقي على البايع بشروط ثلاثة ان يكون
قد بدا صلاح حده وان يستحق المشتري الابقا وان لا يتعذر السقي
قوله وغيره اي وهو الزرع قوله السقي اي الواجب فيشمل ما
اذا زاد حتى تلف قوله ولا يصح بيع ما يغلب الخ وان بدا صلاح
قوله وقتا بالصرف قوله عند خوف الاختلاط متعلق بمحذوف اي
ولا يكلف قطعه الا عند الخ قوله فان بادر الخ فلو وقع الفسخ هب
والمساحة معا هل ينفسخ كما لو كان الخيار لهما فاجاز احدهما وفسخ
الاخر حيث ترجح الفسخ او لا نظرا لبقا العقد نقل عن تقريرين ن
الثاني وهو ظاهر اذ الاصل تقرير العقود اج قوله والحصرم
وهو من العنب لا غير قوله الا اللبن وما شابهه الخ اشار الشر
بقوله وما شابهه الخ الى ان الاستثنا في كلام المصنف مفهوم له
او فيه تفصيل او اشارة لما فيه ربوبة قوله بين الخايين المذكورين
اي وهما الحنسان قوله تتخذ غالبا لباس العنب الخ زاد م ر بهامشي
الروض اتخاذها من عصير الرمان وعصير القسب قال والواذا اخذ
كل من الستة مع مثله ثم مع ما بعده تحصل منها احدى وعشرون وهي
ه لغة في القسب مع مخففة الاعطاف عذب مذاقها تفوق القنا
لكن بغير سنان وتاخذ كل الناس منها منافع وتؤكل قبل العصر
في رمضان قوله وكذا العرايا الخ والحاصل انه لا يجوز بيع العرايا
الا بتسعة شروط ان يكون المبيع عنبا او رطبا وان يكون ما على
الارض مكيلا والارض مخمصة وان يكون ما على الارض يابسا
والاخر رطبا بفتح الراء واسكان الطا وان يكون الرطب على
رؤوس النخل لان من حكم الرخصة اكل الرطب على التدريج
وان يكون دون خمسة اوسق وان يتقابضا قبل التفرق لانه
بيع مطعوم بمطعوم وهو يشترط فيه الحلول والتقابض
ويحصل

ويحصل القبض بنقل التمر او الزبيب لانه منقول وبالتخلية في
النخل الذي عليه الرطب او الكرم الذي عليه العنب لانه من غير
المنقول وان يكون بعد ظهور الصلاح وان لا يتعلق به زكاة
وان لا يكون مع احدهما شي من جنسه فليحفظ فصل في
السلم قال بعض الحنفية هو في اللغة التقديم ومنه قولهم اسلمت
علي ما اسلفت من خير اي الذي لا يحتاج لنية وقال بعضهم
هو لغة الاستحقاق هو في حق البرماوي ولم يذكر المحلي وغيره
من الشافعية معناه لغة لكن ذكر العلامة ملا مسكين من
الحنفية في شرح الكنز انه لغة الاستحقاق هو في الشرع بيع شي موصوف
في الذمة بلفظ سلم او سلف ولذا قال الزركشي ليس لنا عقد الخ
ما سيذكره ثم كل من السلم والسلف اسم مصدر لان ما مضيه
اسلم وسلم واسلف وسلف بتكرير العين وان كان السلم
اركان البيع لانه نوع منه كما مر وانما افرده بالذكر لاجل اعتبار
الشروط الغايدة فيه المذكورة في كلامه قوله والسلف الخ ذكرها
لانها الواردة في الحديث قاله وفيه نظر فان في الحديث روايتين
بالغا والميم وكل منهما في الصحيحين كما في حه اج قوله من اسلف اي
من اراد ان يسلف الخ قوله فليسلف في كيل معلوم الخ معنى الحديث
من اسلف في مكيل فليكن كيله معلوما او موزون فليكن وزنه
معلوما والى اجل فليكن اجله معلوما ان انه حصر في المكيل
والموزون والموجل قوله وتعلم تعريف السلم لاي انه بيع شي
موصوف في الذمة بنا على ان المبيع في الذمة سلم وهو ضعيف
والمعتمد انه لا يسمى سلما الا ان عقد بلفظ السلم لان العبرة بصيغ
العقود لا بمعانيها فما خالف عن لفظ السلم بيع قوله حالا خلافا
للائمة الثلاثة وهو موجل حالا ان علي الاسناد المجازي فيهما
والحقيقة حالا المسلم فيه وموجلا المسلم فيه كما هو ظاهر قوله بان
يصح بها فان اطلق العقد حالا كالثمن في المبيع المطلق ولو
المغا به اجلا في المجلس لحق او فعر اجلا ثم استطاه في المجلس
سقط سم قوله فيما لو لي فقياس الحال على الموجل في الصحة او لوي
قوله والحلول ينافي ذلك لان الطلب مع عدم القدرة متضادان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)